مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تأثير الوظيفة الإبداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية
اسم الكاتب: مناف محمد خليل، أمير علي خليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3823
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 138
June 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Khaleel, Manaf M., Mustafa, khaleel, Ameer A. (2023)."The Effect of The Deposit and Credit Function of Commercial Banks on the Iraq Stock Exchange Index". ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (*138*), 175 -193 , https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178642

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The Effect of The Deposit and Credit Function of Commercial Banks on the Iraq Stock Exchange Index

Manaf M. Khaleel[1]; Ameer A. khaleel[2]
[1&2]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Manaf Mohammed Khaleel, College of Administration and Economics - University of Karbala - Iraq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178642

Article History: *Received*: 22/11/2022; *Revised*:3/12/2022; *Accepted:* 18/12/2022; *Published*: 1/6/2023.

Abstract

Commercial banks are an essential part of the structure of the banking system in any country, as it greatly affects the economic activity of the country. The study attempts to shed light on the role played by banks to influence the companies listed in the market by knowing their impact on the value of the general index of the market. The study used a set of financial and statistical means to achieve its objectives, multiple regression analyses to test The direct impact relationships between the dimensions of the research variables, and the use of the statistical program SPSSv.23 and the Excel program. The study reached a set of conclusions, the most important of which is that commercial banks through the basic functions had an impact on the value of the Iraq Stock Exchange index during the study period. The study concluded that a group of The most important recommendations are the issuance of directives by the Central Bank to commercial banks on the necessity of granting credit to companies that suffer from shortages r in resources through directed credit to help achieve growth for the companies of the most vulnerable sectors and thus raise the value of the general market index.

Key words:
The Depository Function, The Credit Function, The General Index of The Iraq Stock Exchange

ورقة بحثية

تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية

مناف محمد خليل[1]؛ أمير علي خليل[2]

جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

المؤلف المراسل: مناف محمد خليل ، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية

manaf.m@s.uokerbala.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178642

تاريخ المقالة: *الاستلام*:٢٠٢٢/١١/٢٢؛ *التعديل والتنقيح*:٢٠٢٢/١٢/٣؛ *القبول*:٢٠٢٢/١٢/١٨؛ *النشر*: ٢٠٢٣/٦/١.

المستخلص

المصارف التجارية جزء أساسي من هيكل النظام المصرفي في أي بلد حيث يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي للبلد وتتميز بدورها الفعال في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال الوظائف الأساسية التي تقوم بها، فهي المؤسسات التي تقوم بتجميع الأموال من الأفراد والشركات ثم تعيد استثمارها بمنحها إلى شركات هي بحاجة لها ومن خلال دور الوساطة الذي تقوم به، وتحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به المصارف التجارية على الشركات المدرجة في السوق من خلال معرفة تأثيرها على قيمة المؤشر العام للسوق وقد استخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والإحصائية منها لتحقيق أهدافها تحليلات الانحدار المتعدد لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات البحث وعن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS$_{V.23}$ وبرنامج الأكسل، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن المصارف التجارية عينة البحث من خلال الوظائف الأساسية كان لها أثر على قيمة مؤشر سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة الدراسة وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها إصدار توجيهات من قبل البنك المركزي للمصارف التجارية بضرورة منح الائتمان للشركات التي تعاني من نقص في الموارد من خلال الائتمان الموجه للمساعدة في تحقيق النمو لشركات القطاعات الأكثر ضعفًا وبالتالي رفع قيمة المؤشر العام للسوق

الكلمات الرئيسة

الوظيفة الإيداعية ، الوظيفة الائتمانية ، المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية

مجلة

تنمية الرافدين

(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٨)،
حزيران ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: خليل، مناف محمد؛ خليل، أمير علي (٢٠٢٣). "تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية". ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٣٨)، ١٧٥-١٩٣،
https://doi.org/10.33899/tanra.1999.178642

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تعد المصارف التجارية المؤسسات المالية التي تعمل كحلقة وصل بين الوحدات (أفراد، شركات) في مختلف القطاعات التي لديها فائض من الأموال تزيد عن حاجتها، إذ تقوم المصارف التجارية بسحب هذه الأموال الفائضة مقابل فائدة معينة وفق شروط معينة ومدد معينة متفق عليها، ثم تقوم هذه المؤسسات بمنح هذه الأموال على شكل ائتمان لوحدات أخرى (أفراد، شركات) في مختلف القطاعات وتكون بحاجة إلى هذه الأموال لتمويل مشاريعها مقابل تحمل تكلفة أضافية على هذه الأموال، حيث يكون للمصارف التجارية دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في البلد من خلال الوظائف التي تقوم بها، لذا سيتم تقييم كل من الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية عبر حساب الميل الحدي والمتوسط لكل من الوظيفة الإيداعية والائتمانية ومعرفة مقدار تأثير تلك الوظائف على نشاط سوق العراق للأوراق المالية وعلى المؤشر العام للسوق .

١- منهجية البحث

١-١ أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أن التقييم الاقتصادي لوظائف المصارف التجارية سيوضح الاستجابات والميول المتوسطة والحدية التي تتخذها مسارات الإيداع والاقراض والتي تعكس الدور التمويلي والاستثماري للوحدات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك ولأهمية الأسواق ودورها الكبير في نقل الاموال من وحدات الفائض إلى الوحدات التي هي بحاجة لها أي وحدات العجز فلابد من دراسة أهم المؤشرات التي تستند إليها والتي من الممكن ان تتأثر بمتغيرات عدة منها الوظيفة الإيداعية والائتمانية التي تمارسها المصارف التجارية كجزء من عملها وبوصفها أحد أهم القطاعات المهمة في السوق وكمحرك اساسي لاقتصاديات الدول وأسواقها .

١-٢ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذي يشير إلى أن المصارف التجارية في العراق قد لا تؤدي الوظائف الإيداعية والائتمانية المرجوة منها في إحداث تأثيرات مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي في البلد والتأثير على سوق العراق للأوراق المالية، وذلك بسبب الوضع السائد بشكل عام من حيث امكانية التخلف والتعثر عن سداد القروض الائتمانية الممنوحة، فضلاً عن ضعف وعي الأفراد بخصوص المفاهيم المصرفية والجوانب المتعلقة فيها وانطباعهم بضعف مزاولة المصارف نشاطها بالشكل الذي يتماثل مع المصارف في دول العالم الخارجي، لذا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:-

١. ما مدى قدرة المصارف في ممارسة وظائفها الإيداعية والائتمانية؟
٢. ما تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية في المؤشر العام لأسعار ومؤشرات أداء القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

١-٣ أهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

١. التعرف على المضامين العلمية لكل من الوظائف الإيداعية والائتمانية السوق المالي وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها.
٢. قياس مدى تأثير الوظيفة الإيداعية والائتمانية في المؤشر العام للسوق لسوق العراق للأوراق المالية.
٣. بيان دور المصارف التجارية في دعم الاقتصاد العراقي من خلال عملها الرئيس بوصفها وسيطًا بين المدخرين والمستثمرين.

١-٤ فرضية البحث

تبنى البحث فرضية أساسية وهي:

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الإيداعية والائتمانية والمؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية.

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الإيداعية والائتمانية والمؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية.

١-٥ منهج البحث

استخدم البحث المنهج الكمي والمنهج التحليلي للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات .

١-٦ الحدود الزمنية والمكانية للبحث

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

١. **الحدود الزمنية:** يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات سنوية عن إجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٢١).
٢. **الحدود المكانية:** يتمثل الإطار المكاني للدراسة بسوق العراق للأوراق المالية.

٢- الجانب النظري

٢-١ الوظيفة الإيداعية

٢-١-١ مفهوم الوظيفة الإيداعية

يمكن القول إن الودائع هي السمة البارزة للمصارف التجارية مما يمنحها ميزة تمويلية كبيرة على الأنواع الأخرى من مصادر التمويل للمصرف، وتمثل عامل تمايز كبير بين المصارف، وتمتاز الودائع بانخفاض التكلفة مع حساسية منخفضة لارتفاع أسعار الفائدة ومورد ثابت فيما يتعلق بالتدفقات النقدية (Chandy and Weison ,2021:48)، كما لا تقوم المصارف بمنح جميع الأموال المتحصل عليها عن طريق الودائع على شكل قروض وائتمان، وذلك بسبب أن المصارف تلتزم بالدفع للمودعين عندما يطلبون سداد ودائعهم، أي

تأخير من جانب المصرف لسداد الودائع قد يسبب الذعر بين المودعين ، وسيطلق على المصرف لقب غير آمن (Suresh, & Paul, 2017:43).

٢-١-٢ أهمية الودائع

تعد الودائع من أكثر مصادر التمويل استقرارا وأهمية لأي مصرف تجاري، إذ توفر المصارف فرصا للمدخرين لكسب إرباح على الأموال الفائضة وفي الوقت ذاته تقدم المصارف الأموال للشركات أو الأفراد لإغراض الاستهلاك والاستثمار (Kumar,2014:170)، كما وتعد الودائع مصدر التمويل الرئيس والأكبر للمصرف، إذ تتيح فرصة الاسهام في تقديم تسهيلات ائتمانية، وتسهم بشكل كبير في دعم الاستثمار وتمويل المشاريع عن طريق المساهمه في تكوين رأس المال الثابت لدى المصارف مع تشجيع العملاء ودعمهم لزيادة المدخرات عبر الفوائد (Haddaweea & Flayyihb,2020:22)، وتعد الودائع لدى المصارف التجارية ذات أهمية كبيرة، وتشمل معظم الموارد المتاحة للبنك لاستخدامها في أنشطته المختلفة. فهي ضرورية للإقراض أو الاستثمار أو تقديم التسهيلات المصرفية. بمعنى آخر، تتعامل المصارف التجارية بأموال الآخرين أموال المواطنين، الشركات، المؤسسات الحكومية) بناءً على ما سبق تتضح أهمية حسابات الودائع فيما يأتي (:Jaber, 2020:3)

١. تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، والتي تسمى الودائع تحت الطلب (الجارية والادخارية)، والتي يمكن للمودع سحبها في أي وقت، سواء نقدًا للودائع أو بشيك للحسابات الجارية.
٢. تقوم المصارف التجارية بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المختلفة من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية والقروض على أساس الموارد الخارجية للمصرف من الودائع بشكل رئيس، فضلاً عن مواردها الداخلية المتمثلة في رأس المال والاحتياطيات التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة.
٣. تعد الودائع مصادر مهمة لتمويل المصارف لأنها تحدد قدرة المصارف على إقراض نسبة معينة من قيمة ودائعها.
٤. تقدم المصارف التجارية خدمة مهمة للاقتصاد الوطني من خلال قبولها للودائع، لأنها تسهل عملية الدفع الناتجة عن التبادل التجاري بأمان وبأقل قدر من المخاطر أو بدونها.

٣-١-٢ استراتيجيات جذب الودائع

إن مهمة جذب ودائع جديدة للمصرف هي مسألة في غاية الصعوبة، حيث قامت بعض المؤسسات ذات الاختصاص بتعيين شخص لديه خبره واسعة في ذلك ازدادت الابتكارات في شكل أنواع مختلفة من الودائع ، وطرائق أكثر حداثة في تقديم الخدمات وخطط تسعير جديدة، إن مديري الخدمات المالية الذين ليس لديهم المقدرة على مواكبة التغيرات في برامج تسعير الودائع والتسويق الخاصة بالمنافسين سيخسر العملاء والأرباح (Rose, & Hudgins, 2013:398) ويتفق معظم الباحثين في المجال المصرفي على ان هناك نوعين من الاستراتيجيات المتخذة من قبل المصارف التجارية لجذب الودائع وهي :

١- **إستراتيجية المنافسة السعرية** : يتمثل هذا النوع من الاستراتجيات بدفع معدلات للفائدة أعلى للمودعين بالمقارنة من المصارف الأخرى وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الإستراتيجية في النشاط المصرفي فحسب إنما في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، إلا أن بعض القوانين والتشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد أعلى على الودائع الجارية الأمر الذي بدوره يقلل من دور هذه الإستراتيجية وفعاليتها في جذب الودائع,(Al-Wiza Awsaghir2008:91,) ، إن ما يقلل من أهمية هذا النوع من الإستراتيجية هو أن التشريعات تمنع من ارتفاع أسعار الفوائد للأسباب الآتية:

أ) الحد من ارتفاع تكلفة الأموال

المقصود من ذلك هو تقليل التكاليف التي تتحملها المصارف نتيجة إدارة الحساب الجاري الذي يكون ذا تكلفة كبيرة بالمقارنة مع الودائع الأخرى ،وعلى ذلك سوف يترتب دفع فوائد مرتفعة، وعليه فان عدم دفع فوائد مرتفعة سوف يقلل من تكلفة الأموال لدى المصارف (Alhusseini &Aldouri,2008:117)

ب) الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف

إن عدم دفع فوائد مرتفعة من قبل المصارف على الودائع الجارية سيقلل من المنافسة بين المصارف التي تسعى إلى اعتماد سعر الفائدة لوصفه أساسًا منطقيًا للتنافس على جذب الودائع وعليه عن زيادة المنافسة بين المصارف بالاعتماد على سعر الفائدة للحصول على الفرص الاستثمارية التي تدر فوائد مالية مرتفعة لتغطية النفقات، وهذا بدوره يؤدي إلى تهديد مستقبل المصارف وتصبح المنافسة هدامة ومؤذية (Alshamry,2008:352)

ج) الحد من ارتفاع الفوائد على القروض

إن عدم دفع الفوائد المرتفعة على الودائع الجارية سيقلل من ارتفاع الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة، حيث أن تكلفة الأموال المتاحة للمصرف تكون منخفضة، أما في حالة كانت معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع مرتفعة فستكون التكلفة مرتفعة، ولذلك سوف تسعى المصارف لتعويض هذه المعدلات عن طريق زيادة معدلات الفائدة على القروض بالتناسق مع التكلفة الممنوحة على هذه الأموال وبالتالي التأثير على مستوى التنمية الاقتصادية في البلد(Alhusseini &Aldouri,2008:117)

٢- **إستراتيجية المنافسة غير السعرية** :من المستحيل إدارة مؤسسة مالية كاملة ناجحة دون جمع الودائع وزيادتها ، وهناك بعض الطرق التي يمكن اتخاذها إستراتيجية التي يجب على المصارف اتخاذها والتي تساعد على نمو الودائع (SISAY, B. ,2021:11)

أ) التركز على الزبائن الأكثر أهمية للمصرف

لا تزال خدمة الزبائن إحدى الطرائق الرئيسة لجذب العملاء والاحتفاظ بهم يمكن أن يكون مستوى المنافسة كبير من خلال تقديم خدمة للزبائن استثنائية، فضلا عن مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات بأسعار تنافسية.

ب) العمل على تثقيف الجمهور

يعد توفير محتوى تعليمي مخصص وملائم وسيلة قوية لتأمين ولاء الزبائن، وبيع منتجات جديدة، والتواصل بشكل هادف مع جيل جديد من الزبائن.

ج) تقديم خدمات مالية متميزة

تقدم العديد من المؤسسات المالية منتجات وخدمات مماثلة وتقدِّم خيارات شاملة تضيف قيمة إلى المحفظة المالية للفرد، مثل حساب إيداع تحت الطلب وحساب توفير واستثمار وقرض و حزم الحسابات بناءً على رغبات واحتياجات عملائك.

٤-١-٢ تأمين الودائع Deposit Insurance

يمثل التأمين على الودائع خط دفاع مهم ضد الاضطرابات الاقتصادية والصدمات المالية. ويمكن أن تكون تقنية فعالة لإدارة المخاطر إذا تم تصميمها وتطبيقها بشكل صحيح. وبدون تأمين الودائع ، سيكون النظام المالي بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص عرضة لمخاطر تدفقات البنوك أثناء فترات الذعر المالي، وتفرض إدارة البنوك ، كما تعلمنا من الأزمات المالية المتكررة تهديدات خطيرة على السيولة وحتى الملاءة المالية للمؤسسات المالية وستتعرض سيولة البنك لضغوط شديدة لدرجة تحول البنك الموسر إلى بنك معسر وخلال فترة زمنية قصيرة (Alam,et al ,2021:2)، إن نظام التأمين على الودائع هو نظام حماية اجتماعية يسهم في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي داخل الدولة، وهو أيضًا ذو أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي للبلد بأكمله؛ لأنه إذا تخلف في السداد يؤدي ذلك إلى حالة من الذعر والقلق بين المودعين، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى أن يقوم باقي المودعين بسحب الودائع من البنك، كما هي الحال في أعمال التأمين التقليدية فالثقة في شركة التأمين مهمة للغاية خاصة وأن المودعين ليس لديهم خيار اختيار شركة تأمين أخرى في السوق(Tosic,2019:58) .

٥-١-٢ الميل المتوسط والحدي للإيداع

لمعرفة التغير في طبيعة الودائع المصرفية وتطورها في المصارف التجارية ومعرفة العلاقة التي تربط بين حجم الودائع المصرفية والعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لابد من التعرف على الميل المتوسط والحدي للإيداع، إذ يعكس **الميل المتوسط للإيداع** القدرة والفاعلية التي تتمتع بها المصارف في جذب الودائع وفقآ لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر ذو أهمية لتقييم أداء المصارف واستراتيجياتها في تنشيط الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام.أما **مؤشر الميل الحدي** للودائع فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قيمة مؤشر الميل الحدي يكون بمقدور المصارف تحديد قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك، مما يتطلب تثبيت أو

تغير الاستراتجيات المعتمدة المطبقة لتحفيز الطلب على الودائع (Zayer et al,2015:13)، (Abdelnabi,2021:143)

الميل المتوسط للإيداع المصرفي=مجموع الودائع/إجمالي الناتج المحلي

APD=D/GDP.....(١)

- (APD) الميل المتوسط للإيداع
- (D) إجمالي الودائع
- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

الميل الحدي للإيداع المصرفي=تغير إجمالي الودائع/التغير في إجمالي الناتج المحلي

ΔD/ΔGDP=MPD.....(٢)

- (MPD) الميل الحدي للإيداع
- (ΔD) التغير في إجمالي الودائع
- (ΔGDP) التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى التأثر الناتج عن ارتفاع حجم الودائع هل هو تأثير سلبي أم ايجابي على المصارف التجارية لابد من ربط العلاقة بين حجم الناتج المحلي وحجم الودائع والذي يعرف بمؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية فهو يعكس القدرة والفاعلية على جذب الودائع وفق لحصتها من الناتج المحلي، إذ تقاس قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي (Hussein et al,2016:140)

ويقصد بالميل الحدي التغيرات السنوية في الودائع إلى التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي التغيرات في الإيداعات المصرفية الناجمة عن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي (Thuwaini,2004:4)

٢-٢ الوظيفة الائتمانية والمؤشر العام للسوق

١-٢-٢ مفهوم الوظيفة الائتمانية

يقصد بالائتمان عملية تزويد الأفراد والشركات في المجتمع باحتياجاتهم من الأموال على أن يتعهد المدين بسداد الأموال والفوائد المستحقة دفعة واحدة، أو على شكل دفعات متسلسلة في تواريخ متفق عليها، وقد تطلب المصارف من الأفراد أو الشركات بعض الضمانات تكفل للمصرف استرداد الأموال في حالة التعثر أو التخلف عن السداد (Kharis,2002:75) ، ويعرف الائتمان على أنه الاعتقاد أو التوقع الواقعي الذي يكون المقرض على استعداد للتصرف بناءً عليه ، وأن الأموال المقدمة سلفه سيتم سدادها بالكامل وفقًا للاتفاقية المبرمة بين الطرف الذي يقرض الأموال والطرف الذي يقترض الأموال(Delhaise, & Golin, 2013:2)).

٢-٢-٢ أهمية الائتمان المصرفي

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً فعالاً وبالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني، إذ إنهّ يعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية، إذ تمول مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً

لاحتياجاتها ومن ثمَّ الاسهام في زيادة الإنتاجية كما يمثل الجانب الأكبر من موجودات المصرف فهو المجال الأكثر جاذبية للاستثمار (Fayaq,2015:17) ، ويحقق الائتمان الجزء الأكبر من الإرباح للمصارف التجارية فهو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتحققة منه، ويعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد المستندي، فهو يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل التجاري الخارجي، ويحقق اقتصاداً متوازناً عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة (Adhafa,2018:16)

٣-٢-٢ العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

تعتمد سلامة ومصداقية عملية منح الائتمان على قرارات ائتمانية موضوعية تضمن مستوى مقبول من المخاطر فيما يتعلق بالعائد المتوقع ويجب أن تتضمن مراجعة عملية الإقراض تحليل أدلة الائتمان وغيرها من الإرشادات المكتوبة التي تطبقها ادارات المصرف والقدرة والأداء الفعلي لجميع الإدارات المشاركة في وظيفة الائتمان (Greuning, & Bratanovic, 2009:18) ، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان منها ما هو متعلق بالمصرف ومنها ما يخص العميل وجزء أخر متعلق بملغ القرض كما موضح في التالي:

أ) عوامل خاصة بالمصرف

عند منح الائتمان من قبل المصارف التجارية هناك بعض الأسس والمعايير المتعارف عليها التي يجب مراعاتها وهي (Aldghem et al,2006:205)، (Alserafi,2007:62)

١- حجم الودائع ونوعيتها لدى المصرف حيث ان كلما زاد حجم الودائع زادت قدرة البنك على الاقراض

٢- القدرات التي يمتلكها المصرف وبالخصوص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي

٣- نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها اي الرغبه في منح الائتمان بكثرة وهنا يستخدم المصرف استراتيجة هجومية أو كانت هناك رغبه في التقليل من منح الائتمان وهنا يتخذ المصرف استراتجية دفاعية أو اتخاذ استراتيجية معدلة

ب) عوامل خاصة بالزبون

نموذج The six characteristics of credit (6Cs)

يتضمن هذا النموذج دراسة مفصلة للجوانب الحرجة لطلب القرض: الشخصية، والقدرة، ورأس المال، والضمانات، والظروف فضلاً عن السيطرة أو التحكم، يجب أن تكون جميع شروط الائتمان مُرضية حتى يكون القرض جيدًا من وجهة نظر المُقرض وكالاتي: (Rose, Hudgins,2013:533)

١- **الشخصية (Character)**

إذا شعر المُقرض أن العميل غير مخلص في وعده باستخدام الأموال المقترضة كما هو مخطط له وفي السداد كما هو متفق عليه، فلا ينبغي تقديم القرض (Golin, & Delhaise, 2013:10)، إذ تعد الشخصية تحديد درجة التزام المقترض وقدرته على سداد الديون وفقًا لشروط اتفاقية القرض عادة ما يكون صدق الفرد ونزاهته وأخلاقيات العمل دليلاً على الالتزام و لا ينبغي على المصرف إقراض أي مبلغ إذا بدا المقترض غير أمين وان هناك خداع أو نقص في المصداقية(Koch, & MacDonald,2014:528)).

٢- القدرة (Capacity)

يجب أن يتأكد مسؤول القرض من أن العميل لديه السلطة لطلب قرض والمكانة القانونية لتوقيع اتفاقية قرض ملزمة، كما يجب أن يتأكد مسؤول القرض من أن ممثل الشركة التي تطلب الائتمان لديه السلطة المناسبة من مجلس إدارة الشركة للتفأوض على قرض وتوقيع اتفاقية ائتمان ملزمة للشركة ويمكن أن يثبت اتفاق القرض الموقع من قبل أشخاص غير مصرح لهم أنه غير قابل للتحصيل وينتج عنه خسائر كبيرة للمؤسسة المقرضة.

٣- رأس المال (Cash)

يتمثل بالتدفق النقدي الذي يعكس قدرة الزبون المقترض على توليد نقود كافية لسداد القرض وبشكل عام لدى المقترض ثلاث مصادر يستطيع من خلالها سداد القرض وهي التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات (الدخل)، بيع الموجودات أو تصفيتها، الأموال التي تم جمعها عن طريق إصدار سندات الدين أو حقوق الملكية قد يوفر أي من هذه المصادر نقودًا كافية لسداد القرض ويعد النقص في التدفق النقدي من المؤشرات الشائعة لفشل الشركات وعلاقات القروض المتعثرة.

٤- الضمانات (Collateral)

عند تقييم جانب الضمانات في طلب القرض يتوجب على الموظف المسؤول عن منح القروض أن يسأل هل يمتلك المقترض صافي ثروة كافية أو يمتلك موجودات جيدة بما يكفي لتوفير الدعم الكافي للقرض ويركز الموظف المسؤول بشكل خاص على الميزات مثل العمر والحالة ودرجة التخصص لأصول المقترض . وتلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا هنا إذا كانت موجودات المقترض قديمة من الناحية التكنولوجية فسيكون لها قيمة محدودة كضمان بسبب صعوبة العثور على مشتر لتلك الأصول في حالة تعثر دخل المقترض.

٥- الظروف (Conditions)

يجب أن يكون الموظف المسؤول عن منح القروض ومحلل الائتمان على دراية بالاتجاهات الحديثة في مجال عمل المقترض أو الصناعة وكيف يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة على القرض. إذ يمكن أن يبدو القرض جيدًا جدًا على الورق ، اما إذا انخفضت قيمته بسبب انخفاض المبيعات أو الدخل في فترة الركود أو بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة التضخم سيعاني المصرف من قلة السيولة (Salim,2010:2013)

٦- السيطرة (Control)

اضافة إلى العناصر الخمسة التقليدية للائتمان التي تم ذكرها ، يضيف بعض خبراء القروض عنصراً سادسًا إذ يركز عنصر السيطرة على أسئلة مثل ما إذا كانت التغييرات في القانون واللوائح يمكن أن تؤثر سلبًا على المقترض وما إذا كان طلب القرض يفي بمعايير المقرض والسلطات التنظيمية لجودة القرض. كما يأخذ عامل السيطرة في الاعتبار مدى كفاية المستندات الداعمة المصاحبة لكل قرض وما إذا كان القرض المقترح يبدو متسقًا مع سياسة القرض الحالية.

ج) عناصر خاصة بالقرض

وهذه العناصر تكون كالأتي: (Aldouri et al,2002:106)،(Aqal,2006:82)

١- **مبلغ القرض:** تركز المصارف اهتماماتها التأكد من أن مبلغ القرض كافي للغرض الذي يرغب الزبون تمويله حتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض لا تستطيع منحها كما أن المصارف تواجه بعض المخاطر خصوصاً عندما تكون مبالغ القروض كبيرة إلى حد معين وعليه عالجت المصارف هذه الحالة من خلال المشاركة مع المصارف الأخرى في الحصول على تمويل للقرض الكبير وذلك لتوزيع المخاطر المحتملة

٢- **الغرض من القرض:** في السابق كان بإمكان المقترض الحصول على القرض بمجرد تقديم طلب القرض إلى المصرف لذلك أصبح لزوماً على المصارف تغير هذه النظرة لدى الزبائن من خلال المعرفة الدقيقة والمفصلة حول ما سوف يؤول إلي مبلغ القرض ومإذا ينوي الزبون عمله بمبلغ القرض

٣- **مصدر سداد القرض:** يتعين على المصرف التعرف على مصدر السداد للقرض والذي يعتبر من المؤشرات الهامة كما أن المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض فإذا كان القرض في نهاية الدورة الإنتاجية لذلك ينبغي التأكد من قدرة الزبون على إتمام هذه الدورة بنجاح وكذلك التأكد من وجود مصادر ثانوية للتسديد إلى جانب المصادر الرئيسية.

٤- **مدة القرض:** في العادة تفضل المصارف التجارية القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الطبيعية الذاتية والتي تتمتع بدرجة مخاطرة قليلة بالإضافة إلى تحقيق أرباح قليلة أيضا أما القروض المتوسطة وطويلة الأجل تكون درجة مخاطرتها عالي وعوائد مرتفعة بالمقارنة مع قصيرة الأجل

٥- **طريقة سداد القروض:** ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على دفعات متعددة أو في نهاية المدة

٦- **نوع القرض:** أن معرفة نوع القرض بالنسبة للمصرف هي مسألة مهمة للإجابة على التساؤل هل أن القرض يتناسب مع الغرض الذي منح القرض من اجله وهل أن القرض يتناسب مع السياسات المتبعة من المصرف وهل أن هناك عقبات تحول دون سداد القرض

٤-٢-٢ الميل الحدي والمتوسط للائتمان

يوضح معيار الميل الحدي للائتمان العلاقة بين التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Thuwaini,2004:10)،كما ويعرف على انه الزيادة الحاصلة في الائتمان

خلال سنة معينة مقاس بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس الفترة (Alzubaidi,2011:252)

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير أجمالي الائتمان / تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$MPC= \Delta C / \Delta GDP \quad (٣)$$

- (MPC) الميل المتوسط للائتمان
- (ΔC) التغير في إجمالي الائتمان
- (ΔGDP) التغير في الناتج المحلي الاجمالي

أما الميل المتوسط للائتمان يعرف على انه التطور غير المنتظم للائتمان في المصارف التجارية من خلال تقديم تحليل لشكل ذلك التطور الذي يصاحب العلاقة بين الائتمان والنشاط الاقتصادي (Alzubaidi,2011:252)، وكذلك أيضاً يعرف الميل المتوسط بأنه نسبة ما يقدم من ائتمان بأنواعه إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمثل العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (Thuwaini,2004:10)

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = إجمالي الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$A\ P\ c = C / GDP \quad (٤)$$

- (APC) الميل المتوسط للائتمان
- (C) إجمالي الائتمان
- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

٢-٢-٥ المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية ISX

يعطي المؤشر العام صورة إلى التغير في أسعار الأسهم طبقاً للعوامل الموضوعية الخاصة والتي يمكنها التأثير على البيئة الاستثمارية بشكل مباشر أو غير مباشر مثل أسعار الصرف، أسعار الفائدة ،النشاط الاقتصادي، الأزمات السياسية فضلاً عن الجوانب النفسية للمستثمر، وهو من أهم الوسائل المؤثرة في قرارات المستثمرين الاستثمارية، ويعكس هذه الحالة المالية للسوق تبعاً للعوامل المؤثرة عليه مثل المتغيرات الأمنية والاقتصادية، حيث إن ارتفاعه أو انخفاضه يؤثر على تطور السوق المالي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام حيث ألان الارتفاع في قيمة هذا المؤشر تدل على تقدم السوق وتطوره، أما انخفاضه فيدل على تراجع السوق المالي (Brihi and Fadel,2019:400)، ويمثل مؤشرًا احصائيًا يقيس الأداء الكلي للسوق، ويتكون هذا المؤشر من معدل أسعار مجموعة من الاسهم ، تستخدم مقياساً للحركة العامة للسوق، مع وجود عدد من الاسهم في كل سوق مالية ، ولصعوبة قياس الاتجاه العام لنشاط السوق، كان لابد من التوصل إلى استخراج مؤشر خاص لكل سوق مالي، وهو يمثل متوسط أسعار الأسهم للشركات المدرجة في السوق لحساب المؤشر يومياً ، ويتم الاستناد اليه ، في عمليات التداول اليومية، لذا يلاحظ أن لكل سوق مالي مؤشره الخاص به ، ويحتل المؤشر العام لأسعار الاسهم أهمية كبيرة لكافة المتعاملين في السوق المالي، لما لهذا المؤشر من تأثير في تحديد القرارات الاستثمارية للمستثمرين في السوق (Al mousawi,2009:57)

- الجانب العملي

١-٣ تحليل النتائج

يتضح من الجدول (١) أن معدل قيمة المؤشر العام للسوق خلال مدة الدراسة المبحوثة (3534.777) كما وسجلت أعلى قيمة للمؤشر خلال عام ٢٠١٥ مسجل ما مقداره (١٠٤٦٣) وكانت أقل قيمة للمؤشر في ٢٠٠٦ مسجل قيمة بلغت (٣٢٩.٥٤) كما ويلاحظ من الجدول أن قيمة المؤشر في عام ٢٠٠٦ قد انخفضت إلى النصف، ويعود السبب في ذلك إلى الانخفاض في مؤشرات اغلب قطاعات السوق ولعل أبرزها قطاع المصارف وقطاع الصناعة، حيث كان هناك انخفاض في مؤشرات حجم التداول القيمة السوقية وكذلك عدد الأسهم المتداولة لكلا القطاعين بشكل كبير، أما في عام ٢٠٠٧ فشهد المؤشر العام ارتفاعًا طفيفًا في قيمته مسجل قيمة بلغت (385.986) وكان السبب في هذا الارتفاع هو أن القيمة المداولة ومؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاع المصرفي شهد ارتفاعًا كبيرًا في قيمته عن العام السابق، بلغت قيمة المؤشر في ٢٠٠٨ ارتفاع كبير في قيمته، حيث بلغت قيمته (513.966) وكان هذا هو السبب في هذا الارتفاع على الأغلب.

الجدول (١): يوضح المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١)

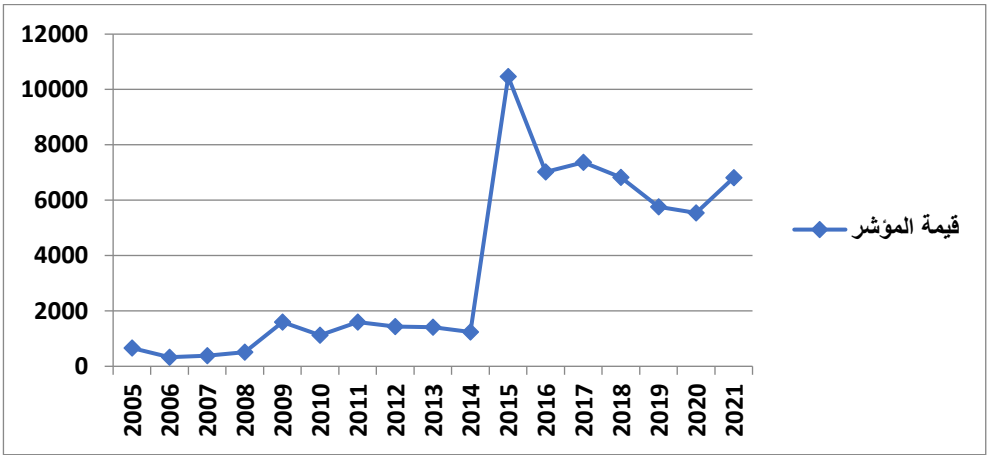
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	MEAN	MAX	MIN
قيمة المؤشر	656.524	329.544	385.986	513.966	1602.702	1122.38	1596.26	1434.71	1416.49	1240.07	10462.507	7022.02	7371.74	6828.2	5757.94	5540.41	6809.76	3534.777	10462.507	329.544

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية

مؤشرات قطاع التأمين ومؤشرات القيمة المتدأولة والسوقية الأسهم المتداولة للقطاع الصناعي، في عام ٢٠٠٩ ارتفعت قيمة مؤشر السوق إلى حدود (1602.702) كان هذا الارتفاع الكبير في قيمة المؤشر نتيجة ارتفاع مؤشرات جميع قطاعات سوق العراق خلال ذلك العام، حيث شهد العراق خلال العام ٢٠٠٩ في الجانب المالي والمصرفي استخدام البطاقة الذكية في المصارف ولأول مرة في العراق، والتحول إلى التداول الالكتروني في سوق العراق للأوراق المالية، أما في عام ٢٠١٠ فبلغت قيمة المؤشر العام للسوق (1122.38)حيث انخفض عن ما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ وكان السبب في ذلك هو تأثر القطاع المصرفي وقطاعي الاستثمار والزراعة حيث انخفضت قيمة التداول في قطاعي المصارف والاستثمار كذلك قيمة الأسهم المتدأولة للمصارف وقطاع الزراعة، في عام ٢٠١١ عاودت قيمة المؤشر إلى الارتفاع حيث بلغت (1596.26) وارتفع خلال هذا العام قيم مؤشرات كافة قطاعات السوق حيث شهد العراق في هذا العام احتجاجات شعبية اتخذت الحكومة على أثرها بعض الإجراءات لتهدئة تلك الاحتجاجات، أما في عام ٢٠١٢ فعاودت قيمة المؤشر قد للانخفاض بقيمة بلغت (1434.71)حيث انخفضت قيم اغلب قطاعات سوق العراق خلال العام نتيجة الأوضاع الاقتصادية في البلد، في عام ٢٠١٣ كان استمراراً للانخفاض في قيمة المؤشر، حيث كانت قيمة

المؤشر (1416.49) وكان الانخفاض في قيم قطاعي الخدمات والصناعة وعلى الرغم من أن العراق قد شهد خلال هذا العام أكبر موازنة اتحادية وكذلك ارتفاع احتياطي العراق من العملة الصعبة إلا ان قيمة المؤشر انخفضت خلال العام، وفي عام ٢٠١٤ كانت قيمة المؤشر قد بلغت (1240.07) ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى أن أغلب قطاعات السوق قد عانت من انخفاض نتيجة سيطرة المجاميع الإرهابية المسلحة على أجزاء واسعة من العراق كذلك الازمة العالمية المتمثلة في هبوط أسعار النفط، في عام ٢٠١٥ فكانت قيمة المؤشر العام للسوق تبلغ (10462.507)وعلى الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية والتي بلغت إلى اقل من ٣٥ دولار للبرميل إلا ان قيمة المؤشر ارتفعت بنسبة كبيرة عن العام السابق بحدود العشرة إضعاف، وفي ٢٠١٦ عاودت قيمة المؤشر إلى الانخفاض مسجلة قيمة بلغت (7022.02) وهي أقل من العام السابق فكان هذا الانخفاض مصاحبًا لانخفاض في قيمة مؤشرات لقطاعات المصارف والخدمات والقطاع الصناعي، حيث يلاحظ الانخفاض في القيمة السوقية للقطاعات الثلاثة كما انخفض مؤشر القيمة المتداولة للمصارف والخدمات، في عام ٢٠١٧ فكانت قيمة المؤشر(7371.74) وشكلت هذه القيمة ارتفاعًا طفيفًا في قيمة المؤشر عن العام السابق، حيث شهد هذا العام الإعلان عن تحرير أراضي العراق بالكامل من سيطرة المجاميع الإرهابية وانتهاء الحرب في العراق، أما عام ٢٠١٨ فكانت قيمة المؤشر قد انخفضت مسجلة ما قيمته (6828.2) وهي أقل من العام السابق، حيث شهد هذا العام بداية احتجاجات شعبية في محافظات عراقية مختلفة كان أثرت بدورها على الوضع الاقتصادي، في عام ٢٠١٩ كانت قيمة المؤشر العام قد بلغت (5757.94) شهد هذا العام جائحة عالمية وأثرت على الاقتصاد العالمي وليس العراقي فقط حيث جائحة كوفيد ١٩ وما فرضته هذه الجائحة من إجراءات تباعد اجتماعي، وكان من شأنها أن توثر على التراجع في مستوى النمو الاقتصادي ، في عام ٢٠٢٠ كانت قيمة المؤشر (5540.41) وهي أقل من العام السابق نتيجة استمرار تأثير الجائحة على النمو الاقتصادي ، وأخيرا في عام ٢٠٢١ شهدت قيمة المؤشر ارتفاعًا نسبيًا عن الأعوام الثلاثة السابقة مسجلًا قيمة بلغت (6809.76) وجاء هذا النمو في قيمة المؤشر في اكتشاف لقاح ضد الفيروس فكان من شأنه أن يقلل من الإجراءات الوقائية المتبعة والعودة التدريجية نوعاً ما إلى التقدم في النمو الاقتصادي في العراق والعالم، ويوضح الشكل (1) المسار الزمني لقيمة المؤشر خلال مدة الدراسة.

الشكل (١): يوضح المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة المبحوثة(٢٠٠٥-٢٠٢١)



٢-٣ اختبار فرضية البحث

يبين الجدول(٢) اختبار الفرضية الفرعية عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الإيداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق.

جدول (٢): تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الإيداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1057.127-	2548.157		-.415-	.686
	APD	76.064	1204.124	.018	.063	.951
	MPD	111.933	149.595	.117	.748	.469
	APC	3717.705	1169.305	.899	3.179	.008
	MPC	-627.858-	467.544	-.212-	-1.343-	.204
2	(Constant)	-906.261-	853.749		-1.062-	.308
	MPD	111.495	143.595	.117	.776	.451
	APC	3782.451	540.801	.915	6.994	.000
	MPC	-628.915-	448.988	-.213-	-1.401-	.185
3	(Constant)	-723.153-	808.810		-.894-	.386
	APC	3700.100	522.723	.895	7.079	.000
	MPC	-442.019-	373.599	-.150-	-1.183-	.256
4	(Constant)	-1034.379-	774.965		-1.335-	.202
	APC	3604.998	523.344	.872	6.888	.000
R^2=.760, Sig=.000[e], F المحسوبة=47.450						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية برنامج $SPSS_{V23}$

يتبين من الجدول ما يأتي:-

(أولا) تضمن الأنموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD، الميل الحدي للإيداع MPD، الميل المتوسط للائتمان APC، الميل الحدي للائتمانMPC) ، ويتبين أنه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (١٠٪) مع مؤشر المتغير التابع (المؤشر العام للسوق) ، في حين هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (١٠٪) مع مؤشر المتغير التابع.

(ثانيا) تضمن الأنموذج الثاني حذف مؤشر APD من الأنموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الأنموذج الأول)، وتم إعادة بناء الأنموذج، الامر الذي أظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (١٠٪) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(ثالثا) تضمن الأنموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الأنموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الأنموذج الأول)، وتم إعادة بناء الأنموذج، الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرAPC عند مستوى معنوي (١٠٪) من خلال قيمة .Sig ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير.

(رابعا) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل أكثر المؤشرات غير معنوية، وتم بناء الأنموذج الرابع ، والذي أظهر الآتي:

- كان معامل انحدار مؤشرAPC إلى المؤشر العام للسوق (3604.998) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى أنه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير المؤشر العام للسوق بمقدار(3604.998). علما أن هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (١٠٪) من خلال قيمة .Sig، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.335) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الأنموذج الرابع (.760) وهذا يعني أن المؤشر يفسر ما نسبته (٧٦٪) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، أما النسبة المتبقية(٢٤٪) فتعود إلى عوامل أخرى غير داخله في الأنموذج ، فضلا عن ذلك كان الأنموذج معنويا عند مستوى معنوي (١٠٪)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الأنموذج كانت (47.450) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل المذكور آنفًا رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الإيداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق .

٤- الاستنتاجات والمقترحات

٤-١ الاستنتاجات

١. كان دور المصارف التجارية ضعيف في التأثير على قيمة المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية إذ تعاني المصارف من بعض المشاكل والمعوقات التي تؤثر على أدائها لوظائفها الإيداعية والائتمانية، ولعل ابرز هذه المعوقات تمثل في انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وضعف الاستقرار الأمني، وكذلك انخفاض نسبة الكثافة المصرفية وترهل الهيكل الإداري في اغلب المصارف وانخفاض الثقة في النظام المصرفي ومشاكل التخلف عن السداد للقروض الممنوحة، الأمر الذي أدى إلى ابتعادها عن قيامها بدور الوساطة في نقل الاموال بين الشركات المدرجة في سوق العراق بمختلف قطاعاته.

٢. من خلال التحليل المالي لقيم المؤشر العام للسوق خلال مدة الدراسة يتضح ضعف قيمة المؤشر العام للسوق واتخاذه مستويات متقاربة خلال اغلب سنوات الدراسة إذا لم تقم المصارف بالدور المرجو منها في التأثير على السوق، إذ تحتاج تلك الشركات إلى أن تودع الفائض من الاموال المعطلة لديها في المصارف، في حين تحتاج شركات اخرى إلى تلك الاموال لزيادة مستوى نشاطها، إذ ارتفعت قيمة المؤشر العام في ٢٠١٥ ومن ثم عاودت للتذبذب مرة أخرى ولكن بمستويات أعلى مما كانت علية سابقا.كما أن انخفاض هذه القيم للمؤشر هي سببه ضعف عمل المصارف التجارية، إذ إن الأفراد تجد أن استثمارات السوق غير جذابة وان اكتناز الأموال أفضل، وأغلب القطاعات المدرجة في السوق هي ذات نشاط بسيط وقد يكون معدومًا أحياناً.

٣. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر بين الوظائف الإيداعية والائتمانية في المؤشر العام من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بأن مؤشرات الوظيفة الإيداعية (الميل الحدي للإيداع ومؤشر الميل المتوسط للإيداع) وكذلك أحد مؤشرات الوظيفة الائتمانية(مؤشر الميل المتوسط للائتمان) كانت غير معنوية عند مستوى ١٠ % مع المؤشر العام للسوق إي لا يوجد تأثير بين هذه المؤشرات والمؤشر العام، في حين كان مؤشر الميل الحدي للائتمان للقطاعات المذكورة آنفًا ذا دلالة معنوية عند ١٠ % إي أن هناك علاقة تأثير بين هذا المؤشر و المؤشر العام للسوق، والسبب في ذلك هو نمو الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات العاملة في السوق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠٢١).

٤. للمصارف التجارية علاقة وثيقة في سوق العراق للأوراق المالية باعتبارها أهم القطاعات المسأهمة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال قبول ودائع الشركات وكذلك منح الائتمان، فهي تسهم في دعم نشاط تلك الشركات من خلال الوظائف الأساسية لها.

٢-٤ المقترحات

١. توصي الدراسة المصارف التجارية العراقية بضرورة اتخاذ استراتيجيات جذب الودائع مختلفة وجديدة لتحسين من وظيفتها الإيداعية وجذب الجمهور نحو الاستثمار في الأوراق المالية للاستثمار في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية، وكذلك التشجيع على أقامة مؤسسات ضمان الودائع والتي سوف تزيد من

عامل الثقة لدى الجمهور لتحسين مستوى الإيداع وتحويل مبالغ ومكتنزة من الوحدات الاقتصادية إلى أرصدة في المصارف تستخدمها في منح الائتمان.

٢. العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية للارتقاء فيها إلى مستوى الأسواق في دول العالم الخارجي أو حتى الدول العربية المجاورة، وكذلك العمل على تحقيق الاندماج في مجال الاستثمار مع مختلف الأسواق لتوسيع مجالات الاستثمار، وكذلك العمل على جذب رؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. العمل على توفير الأموال اللازمة للشركات المدرجة في مختلف القطاعات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال قيام المصارف بالوظيفة الائتمانية، حيث يحفز البنك المركزي المصارف التجارية على تقديم الائتمان الموجة نحو القطاعات المستهدفة لتحقيق النمو خلال مدد زمنية محددة.

٤. يتوجب على المصارف التجارية القيام بالوظائف الأساسية الإيداعية والائتمانية بشكل صحيح من خلال تسهيل عملية منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية للشركات المستثمرة من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تحقيق رغبات المدخرين لضمان تحقيق إرباح من خلال توجيه أموالهم في تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية للقطاعات، ومن ثم ازدياد تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين من خلال السوق المالي.

٥. ضرورة قيام البنك المركزي بحث المصارف التجارية على منح قروض للشركات ضمن قطاعات السوق الضعيفة لجعلها أكثر نشاطًا، ويكون نشاطها بشكل متقارب مع نشاط القطاع المصرفي ولتحقيق النمو الاقتصادي لتلك القطاعات.

Reference

Al-Husseini, Hammam Abdel-Wahhab, (2010) "The Impact of Deposits on Activating the Investment Banking Process", unpublished master's thesis, College of Administration and Economics - University of Karbala

Al-Douri, Zakaria and Al-Samarrai, Yousry, (2006) “Central Banks and Monetary Policies”, Dar Al-Yazuri Scientific for Publishing and Distribution, Amman.

Al-Shammari, Sadiq Rashid (2008) - Banking Management "Reality and Scientific Applications" - First Edition, Al-Farah Press, Baghdad

Al-Musawi, Haider Younis Kazem, (2009) "The Impact of the Financial Performance of Islamic Banks on the Iraqi Stock Exchange Indicators", PhD thesis, College of Administration and Economics - University of Kufa

Al-Wiza Awsaghir, (2018). Strategies for attracting deposits in Algerian banks and their impact on their activity - a comparative study between Societe Generale Bank of Algeria and the National Bank of Algeria. Journal of Strategy and Development, 8(3), 86-107.

Jamal Khreis, Ayman Abu Khudair, Emad Al-Khasawneh, 2002, Money and Banks, first edition, Dar Al-Maysarah for Publishing and Distribution, Amman.

Salem, Shaheen Akab (2010), financial risks (types, management, how to avoid them, how to confront them), Dar Al-Mawred for printing, publishing and distribution, first edition, Damascus, Syria

Abdulaziz Al-Daghim, Maher Al-Amin, Eman Angro (2006) credit analysis and its role in rationalizing bank lending operations by applying it to the Industrial Bank of Syria. Tishreen

Abdel Nabi, Abeer Jalil and Hamdan, Ahmed Abdel Zahra (2021). Analysis of the deposit and financing function in commercial banks in Iraq for the period 2010-2018. Journal of Administration and Economics, University of Baghdad.

Azafa, Haider Hussein, (2018) "The effectiveness of the credit policy of banks specialized in stimulating private investment in Iraq," a thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics - University of Baghdad

Akl, Muflih Muhammad, (2006) Introduction to Financial Management and Financial Analysis, first edition, Arab Community Library for Publishing and Distribution, Amman.

Buraihi, Fares Karim, Taif Abbas Fadel (2018). The role of the Iraq Stock Exchange in revitalizing the private industrial sector, Journal of Economics and Administrative Sciences 74(107)

Faiq, Avin, (2015), The effect of diversifying the loan portfolio on the return and risk of the portfolio, an applied study, a published master's thesis in banking and financial sciences, Faculty of Economics, University of Aleppo, Syria

Alam, N., Sivarajah, G., & Bhatti, M. I. (2021). Do Deposit Insurance Systems Promote Banking Stability?. *International Journal of Financial Studies*, *9*(3), 52.

Chandy, Suhail & Ding, Weison.(2021),Bank Investing,A Practitioner's Field Guide

Delhaise, J. G., & Golin, J. (2013). The bank credit analysis handbook.

Golin, J., & Delhaise, P. (2013). The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors. John Wiley & Sons

Greuning, H. V., & Bratanovic, S. B. (2009). Analyzing banking risk.

Haddaweea, A. H., & Flayyihb, H. H. **The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks**.

Jaber, A. S. A. S. B. (2020). The role of bank deposits in supporting the Iraqi economy (Applied study in the Iraqi banking sector. AL-Qadisiyah Journal For Administrative and Economic sciences, 22(1).

Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). Bank Management (8th Editio.). Cengage Learning

Kumar, R. (2014). **Strategies of banks and other financial institutions**: Theories and cases. Elsevier.

Rose, P. (2013). Bank Management and Financial Services/Peter S. *Rose, Sylvia C. Hudgins.–7th ed.,–McGraw-Hill Education*.

SISAY, B. (2021). *ASSESSMENT OF DEPOSIT MOBILIZATION PRACTICE: THE CASE OF NIB INTERNATIONAL BANK SC* (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).

Suresh, P., & Paul, J. (2014). *Management of banking and financial services*. Pearson Education India.

Tosic, I. S. (2019). Development of Deposit Insurance System in the European Union-Challenges and Recommendations for the Improvement of the System. *Strani Pravni Zivot*, 57.

http://www.isx-iq.net